# المعنى المضمر في أنساق الاستثناء

## دراسة تداولية في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي

م. د. نجم عبد الواحد حسين الحسني

مديرية تربية بغداد الكرخ /3

Dr.najam.hs@gmail.com

كلمات مفتاحية للبحث(المضمر-استثناء -تذييل وتكميل -أبو حيان الأندلسي)

# The Hidden Meaning in the Exclusion System: A Deliberative

## Pragmatic Study in ALtatheil wa altakmeel for Abe hyan Alandalusy

Dr.Najim Abd Alwahed Hussein Al-Hasny

Al-Karkh Education Directorate

Key words:(hidden,exception, ALtatheil wa altakmeel, Abo hyan Alandalusy)

## مُلخَّص البحْث

يَنْطَلِقُ هَذا البَحثُ مِن افْتِراضِ وجودِ تصوراتٍ نظريَّةٍ وإجرائيَّةٍ في النَّحوِ العربيِّ مهمَّةٍ تَخصُّ المعاني المُضمرة في التراكيب النحوية، تمثَّلت بِعنايَةِ النحويين بتلك المضمرات وتناولهم لها بالتحليل والتوصيف بمستوياتها المتنوعة ،ويسعى البحث لاكتشاف طبيعة الاستِدلال عليها في الفكر النحوي خاصة، مِمَّا يعكس طبيعة القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعي. ويتوجه البحث تلقاءَ قضايا المعنى المُضْمَرِ في كتابٍ نحويٍّ يعدُّ مَوسوعة للفكر النحوي، وهو كتابُ (التَّذْيِيلِ والتَّكْمِيْلِ في شرحِ كتابِ التَّسْهِيْلِ) لأبي حيَّان الأنْدلسيّ، الذي جمع أنظار النحويين وتصوراتهم ،موازنا ومرجحا تارة ومعارضا وناقدا تارة أخرى، نعرض ما أورده أبو حيَّان من آراء في باب الاستثناء الذي نيف على مئتي صفحة من الجزء الثامن ،في ضوء الفكر الإسلامي القديم الموزع على العلوم اللسانية الأصول والبلاغة والنحو، والرؤى التداولية الحديثة، طلبا للإحاطة بظواهر المعنى المضمر وبيان علاقة المعنى بالبنية النحوية، وتوزَّعَ البحثُ بحسبِ طبيعَتِه على مستويات المعنى المضمر، الاقتضاء المنطقي والاقتضاء الدلالي والاستلزام التخاطبي.

**Abstract**

This research starts from the assumption of the existence of theoretical and procedural perceptions in Arabic grammar, a task related to the meanings implicit in the grammatical structures, exemplified by the attention of the grammarians with these ambiguities and their handling of it by analyzing and describing in its various patterns, and the research seeks to discover the nature of the inference in grammatical thought in particular, which reflects the nature of the communicative ability of the grammatical thought in particular. Natural language. The research is directed towards issues of contextual meaning, a grammatical book that is considered an encyclopedia of grammatical thought, which is the book (Tideil and Complementation in Explanation of Kitab al-Tasheel) by Abu Hayyan al-Andalusi, who brought together the gaze and perceptions of the grammarians, as well as other contradictions and criticisms of the grammarians. Opinions on the section of exception, which was neglected on two hundred pages of the eighth part, in the light of ancient Islamic thought distributed on linguistic sciences, origins, rhetoric, grammar, and modern deliberative visions, in order to capture the phenomena of tacit meaning and the relationship of meaning to the syntactic structure, and the research was distributed according to its nature at levels of implicit meaning required Logical, semantic, and communicative imperative.

**المُقَدِّمَة**

النسق وحدة بنائية تتكوّن من عناصر مترابطة بعلاقات محدَّدة ،ومحكومة بنظام كليّ يمكِّن النسق من أداء وظائفه ،وللنسق خصائص تسمه بالاستقلالية في النظام النحوي بمستوياته التركيبية والدلالية والتداولية، وتتيح ضبط التحولات التي تجري عليه في الاستعمال، وقد طرح مفهوم النسق في اللسانيات الحديثة في محاضرات سوسير ،وفي النحو العربي القديم أطلق على وظيفة العطف(عطف النسق)،والمعنى الجامع بينهما هو التأليف بين عناصر، وانتظامها بعلاقة معيَّنة لأداء وظيفة في التواصل ،وعلى وفق ذلك لابدَّ لنا أن نبدأ بما عرضته المصنفات النحوية من الاستثناء، فقد أدرجت هذا النسق الوظيفي في باب المنصوبات ،تبعا للبنية العاملية التي حدَّدت المستثنى بعلامة النصب في أصل وضعه، ويمثِّل الاستثناء نسقًا نحويًّا خاصًا تحدِّده أدوات وظيفية تقوم بإخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، هذا في أصلِ تشكُّلِه البنيوي،أمّا تنوعات الاستثناء النسقيَّة فقد تعدَّدت وتجاوزت الوظيفة الدلاليَّة الأصل المتمثلة بالإخراج وتخصيص المستثنى ،تخطَّت ذلك إلى وظائف دلاليَّة وتداوليَّة أخرى ،فقد انضوت تحت الاستثناء أشكال بنيوية متعدِّدة ممَّا لا ينطبق عليها حدُّ الاستثناء ومفهومه الاصطلاحي، ولا تشترك معه في البنية العاملَة ولاالحركة الاعرابية المترتبة عليها،وإنما ضمَّت تلك الأشكال إلى باب الاستثناء تبعا للتشاكل البنيوي والأداة بل هي الجامع الأهم،ومن هنا يتميَّز الاستثناء بخصوصيَّة من الأبنية النحويَّة الأخرى،ذلك أنَّ بنياته الموسومة بأداة تمثِّل اختزالا لدلالات متعددة في النظام اللساني العربي ،وقد حظي الاستثناء بعناية النحويين وتباينت آراؤهم واختلفت تأويلاتهم للمحل الإعرابيّ والمعاني المتحصِّلة من أبنيته ،ولاسيما المعاني الضمنية التي تتولد عن سياقات اسعتمالاته المختلفة في المقاصد والمتعددة في الوظائف.

ومن أجل رصد تلك الأنساق وربطها بوظائفها التداولية توجهنا إلى أهم المصنفات النحوية مما اشتمل على فكر نحوي يجاوز الشكل البنيوي إلى وظائفه في التواصل وإنجازه في الاستعمال ،وتمثيله لمقاصد مستعمليه ،ورصد تحولاته السياقية،وهذا ما وفَّرته لنا مدونة أبي حيان الأندلسي(التذييل والتكميل)،فقد أفرد للاستثناء بابا يزيد على مئتي صفحة،خصَّصها لبحث الاستثناء بوصفه نمطًا لسانيًا في النظام النحوي ،واستراتيجية خطابية في الاستعمال.

ومن اللافت للنظر في تحليل أبي حيان للاستثناء ارتباط البنية النحوية بوظيفتها ،وتحليله للقواعد والأحكام تحليلا يتقصَّى علاقة الأشكال والقرائن بالمعاني التصريحيَّة والإضماريَّة من اقتضاء منطقيّ أو دلاليّ أو استلزام حواريّ،فالاقتضاء المنطقيّ لازم للشكل التجريدي للأبنية النحوية، يظهرفي تجريدية(منطقية) ذات سمة عامة ،مثل علاقات العموم والخصوص والكل وجزئه ومقولات النوع والجنس

والعرض، ونحو ذلك من مقولات مفاهيمية عامة تنبني بين طرفي الاستثناء المتمركزين في ثنائية تقابلية ،وعلاقات دلالية أخص تبنى على وفق علاقات النحو والمعجم،وهو الاقتضاء الدلاليّ،والعلاقات الثالثة تبدو في المعنى الإضماريُّ المتولِّد من المستوى التداولي للبنية النحوية في سياقات استعمالها،مما ينشؤه القصد الخطابي ،واستعمال الخطاب في سياق محدَّد الخصائص والعناصر،أو ما أطلق عليه في الدراسات التداولية الحديثة بالاستلزام (implicature) بنوعيه الوضعي والعرفي،أوالتلويح المخصص والمعمم.

لقد شغل البحث في المعنى الصريح والضمني مساحة تعددت الاختصاصات فيها،فتناوله المنطقي والفقيه والمتكلم ،فأدلى كل منهم بدلوه منطلقا مِن زواية نظرِ اهتمامِه وتخصُّصِه،بيد أنَّ النحويَّ شُغِل بالمعنى بوصفه مشغلا أساسا في دائرة اهتمامه،وقد دأب النحاة منذ التأليف المبكِّر على تحليل البنية النحوية وتقصي أشكال ورودها في خطابات متعددة ومختلفة السياق،ورصد الاختلافات وتنميط الفروق بين الأنواع،طلبا لتحديد مقاصدها وغياتها التواصلية والمعرفية،فالمنحى النحوي في دراسة المعنى وإن انطلق من أحكام وقواعد قبلية غير أنَّه لم ينفصل عن الغاية الرئيسة لتحليل اللسان العربي ،والمتمثلة بالوقوف على معنى الخطاب بتحليل شكله النحوي،وهذا ما آلت إليه التصورات النحوية عند النحويين المتأخرين الذين تكونت معارفهم باسترفاد دوائر متعدِّدة من أصول وكلام وحديث وتفسير،ويستطيع المتتبع لكتاب أبي حيَّان أن يلحظ هذا التمثِّي بوضوح، فقد تناول البنية النحوية محلِّلا لظواهرها وواصفا لتواترانها وشذوذها ،وضابطا لأحكامها للوصول إلى بناء نظري متعال يحكم كل الانتظامات اللسانية ،وطرح مبادىء الخطاب وقوانين التخاطب والتواصل،ونحاول في الأوراق القابلة أنْ ندلِّل على هذا التصور،فالتضمينات المتولدة عن بنية الاستثناء، سنتناولها في مدونة أبي حيان الأندلسي ونستقرىء ما رقنه فيها من قيم دلاليَّة وتداوليَّة تخصُّ المعاني الإضماريَّة ،ونسترفد الاتجاهات التداوليَّة الحديثة ،انطلاقا من فرضيَّة مفادها أنَّ ماجاءت به اللسانيات الحديثة لاينقطع معرفيًّا عن التراث النحوي العربي ،بل نرى أنَّ اللسانيات ما هي إلا تطور في المعرفة اللغويَّة ،واعتمادا على أسباب تَّتصل بوحدة الموضوع وتقارب مسالك التحليل الحديث بالتراث العربيّ .

ونضع أمامنا تجنُّب إسقاط النظريات اللسانية على التراث النحوي وتقويله ما لاينسجم مع مبادئه وأسسه المعرفية،والابتعاد عن إرغام الخطاب النحوي لمسالك النظر اللساني الحديث،فلكلٍ منحاه ومناخه المعرفي،بل نسعى لإيجاد مقاربة تكاملية تأخذ بمعطيات الدرس النحوي العربي وإعادة بنائه بصورة تجعل منه مرجعيَّة

معرفيّة تجاه لساننا العربيّ بإصالته وحداثته،فإنَّ تجديد البحث باسترفاد المنحى اللساني الحديث أضحى أمرًا لامناص من الأخذ به .

إنَّ النظرَ النحويَّ في المدونة النحويَّة عند أبي حيّان وغيره من النحويين يستمدُّ آليّات التأويلِ من مرجعيّاته الأبستمولوجيّة التي كوّنت أطره المعرفيّة،ولاغروّفالبيئة التي حضنت النحو العربي ،وأسهمت في تشكيل المعرفة اللسانية العربية إذّاك عرفت التأويل ،وانتظمت مقولاته في مسارات متماهية من العلوم التي سلكت النهج التأويلي (الأصول وعلم الكلام والتفسير والبلاغة)لتمثيل تلقيها للخطاب الشرعي والإبداعي في بنية الثّقافة الإسلاميّة.

**1-التشكُّل النحوي للاستثناء:**

الاستثناء من المعاني المندرجة تحت النمط الكلامي الخبري،وهو معنى خاص من بين تنوعات الإخبار شأنه في ذلك شأن التوكيد والنفي ،ونعني بالتشكُّل النحوي للبنية الاستثنائية الطريقة التي تنتظم بها الوحدات اللسانية (المعجمية والوظيفية) لأداء وظيفة الاستثناء المتمثلة بعمليتين تأليفيتين الأولى نسبة حكم إلى ذات والثانية أخراج بعض المنسوب إليه مما أسند إليه ،وعلى هذا المنوال تتكون البنية الاستثنائية من عناصر ثلاثة المستثنى منه والأداة والمستثنى،وهي بنية اختزالية مجردة تمثل الصورة النحوية الأولى المولدة لكل الأبنية المسترسلة معها دلاليا وتداوليا.

وهذا يدلُّ على أنَّ النحو العربي نظام يمتلك عددًا ثابتًا من الأصول البنيويَّة المجرَّدة في أصل وضعها،ومنها تتفرَّع الأبنية في الاستعمال وتتولَّد المعاني المقاميَّة المؤدية لوظائف التواصل المتنوعة والمتغيّرة،وهو ما ضبط تحت مصطلحي الأصول والفروع ،وضبطت تولدات الفروع بحسب قوانين محدَّدة،ولوحظت التغيرات بالزيادة والنقصان على أنَّها ليست عمليات اعتباطية،بل ترهن بسمات دلالية وتقيَّد بقرائن تداولية (القصد والمقام والمخاطب ).

ويبدو أنَّ أساس التشكُّل البنيوي مبدأ العمل النحوي لأداته الواسمة لتراكيبه ،وعلى وفق علاقة إعرابيَّة مؤسِّسة لوظيفة الإخراج،ومن هنا أولى أبو حيان هذا المبدأ عناية خاصة في مبحث الاستثناء، واستقصى آراء النحويين في عامل الاستثناء،ويمكن عرضها على النحو الآتي:

يرى سيبويه أنَّ المستثنى منصوب بما قبله ولم يحدِّده، ونصبه على نحو نصب (درهم) بعد (عشرين ) في نحو(عشرون درهما)،ويظهر أنَّ سيبويه قصد بما قبله تمام الكلام قبل (إلا) ،وينتصب المستثنى لمشاكلته المفعول به بنيويا[1]،وقد حلّل أبو حيان رأي سيبويه بأنَّ قولنا :(ما رأيت أحداً إلّا زيدا) أنّ زيداً منصوب بمجمل

الجملة لابجزئها من فعل أو نحوه،بخلاف الإتباع على البدلية فإنَّ عامله الفعل وحده أو نية تكراره [2]، وبهذا يكون رأي سيبويه مبنيا على أساس وظيفي وهو تبعية العلاقات التركيبية لوظيفتها النحوية ،فالاستثناء هو خروج الاسم من النسبة في الجملة قبل إلا فكان العامل فيه ما قبله من الكلام [3]،فالنصب علامة وظيفية تشير لجملة من الوظائف المخرجة من دائرة الإسناد مع قيامها بوظيفة تكميلية للعلاقة الإسنادية وهذا عامل الاستثناء عموما .

ونظرا لتطور الفكر النحوي بعد سيبويه ونزوع النحويين نحو التجريد والضبط،فقد رأوا ربط العامل بشكل لفظي بنيوي،فرأى الفارسي أنَّ العامل الفعل أو ما في قوته مع وساطة (إلا)[4] ،على ما درجوا عليه من توجيه وظائف المنصوبات بفعل يؤثر دلاليا في الأسماء التي تحل في مجالاته المخصصة لسماته.ورجحه الرضي فالفعل أو معناه وإن ضعف عن العمل بسبب لزوم بعض الأفعال أو اكتفائه بمنصوبه لكنّه يقوى ب(إلا) للتأثير فيما بعدها[5].

والرأي الثالث أنَّ المستثنى منصوب ب(إلا) لتضمنها معنى (استثني) على رأي المبرَّد[6]،أو لاستقلالها بالدلالة الوظيفية على الاستثناء على وفق رأي ابن مالك الذي يرى عامليتها دون معية الفعل أو نيابتها ،ولا بإضمار (إنَّ)[7](ينظر شرح ابن الناظم/115)،وذهب بعض النحويين إلى القول بعمل (إنَّ) المشبهة بالفعل المدغمة مع (لا)،ف(إلا) مركبة من (إنَّ ولا) وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين[8](ينظر اللباب في علل لبناء والإعراب 254/1)،وعلى هذا الإساس فالاستثناء متشكِّل من بنيتين الأولى جملة إخبار عام واللاحقة بعد (إلّا) جملة استئنافية .

والرأي الرابع ينسب إلى الكسائي وهو نصب المستثنى بعامل الخلاف ،أي لمخالفته حكم المستثنى ،وخروجه عن النسبة في الإسناد السابق عليه[9]،وهو عامل دلالي لجأ إليه النحويون لتفسير علاقة بعض المنصوبات بما قبلهامثل عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.

وعلى الرغم من الجدل الخلافي الدائر بين النحويين في تفسير مؤثِّر النصب ،فإنَّ الصدور كان عن تصوُّر سيبويه لارتباط المستثنى المنصوب بعلاقة بالجملة السابقة، فهو واحد من المتممات المخصصة للنسبة شأنه في ذلك شأن التمييز أو الحال أو المفاعيل والظروف، وهي مجموعة المنصوبات التي حلَّل علامتها الإعرابية ووظيفتها الدلالية في ضوء البنية النحوية (عشرون درهما)،فكانت عيارا للعلاقة التخصيصيَّة التي يقوم بها المنصوب بعد كثير من الأبنية النحوية[10]،فالعامل في الاستثناء هو علاقات مكونات البنية الاستثنائية فضلا عن طبيعة وظائفها الدلالية النحوية.

ويبدو العامل النحوي في أساسه هوتصور للتكوين البنيوي فقط ،غير أن تحليل سيبويه يدل على أنّ له منطلقا دلاليا بحسب العلاقات الرابطة ووظيفته في إنشاء المجالات في تأليف الأبنية الخطابية.وما بعد سيبويه وجدنا تفسير العامل باستثني هو لما تقتضيه دلالة التشكل الاستثنائي ،ووظيفته في إنشاء بنية ذات نسبة تامة ثم إخراج بعض من أفراد المنسوب،وكذلك تأويل عامل الخلاف بالنظر إلى الاقتضاء المتولد عن البنية النحوية ،وهو المعنى المضمر المستدل عليه بوساطة التشكل النحوي،وما أقتضته العلاقة بين طرفي البنية الاستثنائية من مخالفة الثاني (المستثنى) للأول(المستثنى منه).

وعلى وفق ذلك تكون البنية النحوية المتشكلة بالاستثناء بنية مولّدة لأساس كل المعاني الإضماريّة التي ستبنى تباعا ، ومنشئة للسياق النحويّ الذي يتشكّل بحسب وظائفه في التخاطب بالتفاعل مع النفي بأنماطه الحرفيّة والمستلزمة من هذا التفاعل ،أو بالاستثناء المتداخل ،أو المفرغ الذي يمثل بنية خطابية مسترسلة مع أبنية الاستثناء.

والاستثناء بحسب ذلك بنية تندرج تحتها علاقات دلالية متعددة بالنظر لتشكلها النحوي المقتضي لإنفصال مابعده عما قبله في التام المتصل،أو استدارك ما بعد إلا على ماقبلها في المنقطع ،أو ارتباط ما بعد إلا بما قبلها بعلاقة القصرأو الحصر،وهي بنية جمع خاصة تنماز عن وظيفة الإخراج الاستثنائية .وهذا مادعا الباحث صلاح الدين الشريف إلى المقارنة بين الشرط والاستثناء بوصفهما علاقتين دلاليتين تجميعيتين. فعلى الرغم من كون الاستثناء في أصل وضعه مبني على أنفصال الجزء عن الكل في الحكم ،ويمثل الشرط علاقة جمعية تعليقية ،إلا أنّه يمكن النظر إلى الاستثناء المفرغ بأنّه مظهر من مظاهر إنجاز البنية الشرطية الموسومة ب(إن) فالحصر أو القصر ينطويان على علاقة تشارط،ومثّل لها بقولنا :

(لا أكلمك إلا أن تكلمني)= (إنْ تكلمني لا أكلمك )

والتركيبان يخضعان للتقارن الإحالي نفسه المتضمن في (لو....)وعليه يكون الاستثناء والحصرليسا إلا شرطا داخليا.[11]

ولعلّ الاقتضاء الدلالي المتمثل بالتخصيص هو الجامع بين البنيتين ، والمتولد عن هذا التشكل النحوي في كل من الاستثناء القصري والشرط ،وكذلك البنى القصرية الأخرى (الممثّلة ب-إنّما وتقديم رتبة المتأخر) تلتقي مع الاستثناء المفرغ في التخصيص.ويقتضي التخصيص في هذه الأبنية القصرية سلب الحكم عن أفراد النوع الواحد وجعله مقصورا على واحد منها بعينه،ويدخل في هذا الاستثناء التام المتصل غير الموجب،وينعكس التخصيص في الاستثناء من الموجب إذ يسلب الحكم

المعطى لعموم الأفراد عن أحدها،أما المنقطع المحمول على دلالة الاستدراك فيماهي في البنية النحوية والدلالية تشكُل الاستدراك.القائم على بنيتين تنفصل التاليةعن السابقة ،وهو بناء للمفاهيم أو التصورات يتأسس على وفق سيرورات الاشتغال الذهني في الاستثناء بأنماطه المعروفة.ويمكن القول إنَّ وحدةالاقتضاء المتولد من هذه الأبنية القائمة على علاقة بين بنيتين مدمجتين في صورة الاستثناء هو ما يوضح ارتباط تلك التشكلات المختلفة واجتماعها على أصول واحدة على ما سيتبين لنا في القادم.

ومن هذا يظهر ارتباط البنية النحوية بوظائفها التخاطبية،فالمعاني المتولدة من النسق النحوي لاتنفك بحال عن تمفصلاته الشكليَّة،وقد أتخذ التحليلُ النحويُ الشكلَ التركيبيَّ أساسا للاستدلال على المعنى الصريح المثرى والمضمر المستنتج،عبر إوليات منضبطة ومستويات مترابطة ،ولم يقتصر النظر النحوي على توصيف الأنماط النحوية وعلاقاتها العاملية،وعلى وفق ذلك نتعقد أنَّ النظرية النحوية العربية في أسسها المعرفية نظرية وظيفية تنطلق من الأشكال إلى الوظائف ،وتربط التحولات عن أصول الأشكال بوظائف التخاطب.

**2-الاقتضاء المنطقي(implication logic)**

نريد بالاقتضاء المنطقي المعنى اللازم المتسم بالعلاقات الوجودية الكلية مثل علاقة الكل والاجزاء والأكثر والأقل والنوع والجنس والتوافق والتباين والتضمن ونحو ذلك من العلاقات الكلية التي تلازم الأبنية الاستثنائية.

إنَّ الاقتضاء المنطقي لايبنى في الاستثناء على وفق القضية الممثلة بموضوع ومحمول،بل يتأسس في أغلب موارده على علاقة تقابلية بين طرفين تجاوز القضية الصورية إلى تقابل الأبنية المرتبطة بعلاقات تصورية ذات طبيعة تخاطبية ثابتة في مستوى القدرة التواصلية لمستعملي اللغة،تكون منشأ للاقتضاء الذي يلازم طبيعة تلك العلاقة.

وقد حاول عدد من العلماء بناء منطق يختلف عن المنطق الصوري أو الرياضي،ليضطلع بوصف الخطاب الطبيعي بصورة عامة،مثل جورج لايكوف ولورنزن وعالم النفس جان بياجي وجان بليز[12]،طرحوا تصورات تخص العلاقات القائمة بين الموضوعات أوالأشياء في العالم ومحاولة تمثيلها خطابيا. ولابد من التنبه على أن الاقتضاء المنطقي أشمل من الاستدلال البرهاني،فهو استدلال يقوم على استدلال فطري بعيد عن القدرات العلمية الخاصة بالمخاطب،على الرغم من كونه ذهنيَّ الصفة فهو يعبَّر عن الكيفيَّة التي يتصورها المخاطب وتَمَثُله للعالم الخارجي بموجوداته وحركته لاالواقع نفسه.

ومن النظريات اللسانية المهتمة بهذا المستوى نظرية تمثيل الخطاب لهانس كامب،ومفادها أنّ تأويل الخطاب وتمثيل المعنى خاضع لتحليل التراكيب في سياقها الخطابي متوسلاً في ذلك بالتمثيل المنطقي والرياضي لجمل الخطاب،وتوظّف شروط الصدق ونظرية النموذج الدلالي النظري أساساً في التحليل اللساني لتحويل التراكيب الطّبيعيّة إلى تمثيل صوريّ يضبط المعنى المراد من الخطاب في سياق تداوله[13].

ويبدو الاهتمام بالمستوى المنطقي مبكرا في الفكر النحوي العربي الذي عُنيَ بتوصيف كليّات المعاني وأصولها المولّدة للتنوعات المقامية،وعُني بضبط تشكلاتها النحوية نحو مقولات الإسناد والمتممات وأصول انتظام رتبة الوظائف التركيبة ونحو ذلك مما كون مقولات المنطق النحويّ.

تلك العلاقات تمثل شبكة تنتظم فيها دلالات الخطاب ومقاصده الأولية،وتكون التنظيم الداخلي لبنية الاستثناء في نظام النحو العربي،وتعتمد على عمليات التكوين النحوي والإخراج والاستدراك والقصر،ووتولد من تلك المقولات الكلية اقتضاءات منطقية قابلة للحساب والتكهن بوصفها مرتبطة بثوابت قارة في الأنساق النحوية،فهي علاقات محكمة النظام وتمثل أبنية كلية تختزل المعاني الرئيسة وتتضمن المعاني الثانوية.

وقد أسّست العلاقة بين طرفي الاستثناء للتصنيف الذي درج عليه النحاة ،وهو تصنيف الاستثناء تام الأركان إلى نوعين رئيسين متصل ومنقطع،والمتصل ما كان المستثنى بعض المستثنى منه ،أي ارتباط الطرفين بعلاقة التبعيض ،فالمستثنى جزء من المستثنى منه،وإن لم يكن بعض المستثنى منه حقيقة فالاستثناء منقطع[14]. وتناول النحويون تحت هذين الصنفين مجموعة من العلاقات التي تكونت من بنية الاستثناء،نذكر منها :

**علاقة تباين الجنس واتّحاده**

ورأى أبو علي الفارسي أن المنقطع شرطه ألّا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه،وبتعبيره ألّا يكون من آحاد (أفراد)جنس المستثنى منه[15]،ورأي أبي حيان أن المستثنى لايكون بعض المستثنى منه في المنقطع،وقد يكون بعضه إلا أنّ معنى العامل غير متوجه عليه[16]، ومثّل لهمامن كتاب الله العزيز والاستعمال العربي الفصيح ،فمن الاستثناء المنقطع الذي يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه قول الله تعالى((وما لأحدٍ عنده من نعمة تجزى إلّا ابتغاء وجه ربّه الأعلى))[الليل 19-20] فالابتغاء لوجه الله تعالى ليس جزءًا من (نعمة) مترتبة لغير الله ،ومثله قوله تعالى((لايسمعون فيها لغوًا ولاتأثيما إلا قيلًا سلامًا سلامًا))[الواقعة 25-

26]فالمستثنى القول الطيب(سلاما سلاما) ليس من جنس المستثنى منه(اللغو والتأثيم)،ومن أمثلة اتحاد الجنس وانقطاع العلاقة،قول الله تعالى:((لايذوقون فيها الموت إلّا الموتة الأولى))[الدخان 56]فالموتة الأولى من جنس الموت بعموم دلالته،والاستثناء منقطع.[17].

والثابت أنَّ الاقتضاء بنوعيه الدلالي والمنطقي يتولدان من الوحدات المعجمية والعلاقات النحوية بينها ،وهذا ثابت في أصل التواضع اللغوي ،ويظهر من الأمثلة السابقة أنَّ الاقتضاء المنطقي يرتبط بدلالة المفردات المحورية في الاستثناء أي التي تشغل قطبي العلاقة الاستثنائية،ولاسيما الدلالة الذرية التي تعنى بذرات المعنى أو عناصر المعنى التي يمكن أن تحدد معنى التعبير اللغوي بمعزل عن علاقته بالتعبيرات الأخرى في اللغة، وهذا ما دعا إليه الفيلسوف البريطاني فتغنشتاين وقبله برتراند رسل[18].

واقتضاء تلك العلاقة المبنية على الانقطاع والتباين بين طرفي الاستثناء انصراف المعنى إلى الاستدراك المقتضى من اختلاف النوع بين الطرفين مما يخرجه من قصد الإخراج إلى اقتضاء الاستدراك،وتأويل معنى إلّا ب(لكن) تبعا لعلاقة المخالفة بين طرفي الاستثناء ،ومسوغه النحوي الاتساع في الاستعمال الوظيفي للأدوات[19]، وقد نص أبو حيان على أنَّ تقدير إلّا ب(لكن) هو تفسير للمعنى المقتضى من التباين النوعي بين طرفي الاستثناء ،وينماز هذا النسق عن النسق الاستداركي ب(لكن) أنَّ التركيب بعد لكن نسق مستقل (مستأنف)،أمَّا في الاستثناء المنقطع فما بعد إلا متمم للكلام[20].

**علاقة العام والخاص**

تقوم بين المستثنى منه والمستثنى علاقة العموم والخصوص،وعلى وفق تلك العلاقة أجاز النحاة إبدال المستثنى من المستثنى منه ،ذلك في الاستثناء التام المنفي الذي يكون المستثنى منه أعم من المستثنى،وعلى وفق تلك العلاقة الكلية منعوا الإبدال عند تأخر المستثنى منه بعد المستثنى،ولم يجوزا إلا النصب،نحو:ماقام إلّا زيدا أحدٌ،ولايجوز الرفع على الفاعلية وأحد بدل منه ،ذلك لأنَّ أحدًا أعمُّ من زيدٍ،والأعمُّ لايُبَدَّل ممَا هو أخصُّ منه،ولا على البدل المتقدِّم على الفاعل أحد المبدل منه،لامتناع ذلك[21] ،وإن جوز الكوفيون الرفع ،غير أنَّ أبا حيان قلَّلَ ورود ذلك في الاستعمال العربي وحمله على الضرورة،ومنه رواية :فلم يبقَ إلّا واحدٌ منهم شفرٌ،وجعله من وضع العام موضع بدل الخاص،ومنه[22]

أحب ريا ما حييت أبدا ولاأحبُّ غيرَ ريَّا أحدا

وعلى وفق تلك العلاقة الاقتضائية المتولدة من الدلالة الكليّة لطرفي الاستثناءحمل النحويون بعض أبنية الاستثناء التي تقدم فيها المستثنى على المستثنى منه ،ومن ذلك قولهم :ما أتاني إلّا عمرًا إلا بشرًا أحدٌ،وذلك جائز حملا على وضع العام موضع الخاص،ونص سيبويه على تأويل تلك البنية ب(ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشرا )،فيجعل بشر بدلا من أحد ثم قدم بشر،فصار مثل قولنا:مالي إلا عمرا أحد إلا بشر،وهومثل :مالي أحد إلا بشرٌ[23]

وبالرغم من أنَّ التركيب الاستثنائي هنا من المسائل الافتراضية بحسب أبي حيان إلا أنَّ العلاقة المنبنية والمسوغة لورود ذلك هي افتراض الاقتضاء الذي يسوغ هذا الاستعمال وهو وضع العام موضع الخاص وهو من التأويلات التصورية لطبيعة دلالة المفردات العامة واستعمالها استعمال أفرادها وما صدقها ،وقد افترضت ذلك الاقتضاء بحسب التشكل النحوي الأصل لبنية للاستثناء.

وبهذا يتبين لنا أن التاويل الدلالي لعنصري الاستثناء لايتقيد بسمات تمييزية تمثِّل كيانات ثابتة،بل تلك الوحدات المحورية في الاستثناء كيانات فاعلة في توليد المعنى وتشكله ،وأن طرفي الاستثناء يمثلان بنية ذات ثراء دلالي .

والظاهر أن تحليل الوحدات المعجمية لايتم بالنظر إليها منفردة أو منعزلة بعضها عن بعض بل يكون في إطار وجودها التركيبي وسياقها الإعرابي وعلاقاتها الدلالية الاستبدالية ،وبعبارة أدق لايمكن أن نبني تصورا كافيا للمعنى من دون تفاعل عناصره المكونة جميعها[24] .

**علاقة التوافق الدلالي في المنقطع**

وفي تجويز الاتباع على البدلية في المنقطع،ما ورد من استعمال لهجي ينسب إلى تميم،وإن ضعَّفه أبو حيان ،إلاأنَّ الجواز عنده يسوغه الاقتضاء الملازم للعلاقة الاستثنائية،ومفاده تنزيل ما ليس من الجنس منزلة ماهو من الجنس نفسه،فإذا قلنا : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ،بجعل الحمار بدلا ،وجعله أبوحيان من المجازحملا على اقتضاء تعدد أفراد الدار دون النظر الى الماهية الصدقية[25]،وعلى حدِّ قولهم :عتابُك السَّيفُ،وقول أبي ذؤيب :

فإنْ تُمسِ في قبرٍ برهوةَ ثاويًا أَنيسُكَ أَصداءُ القبورِ تصيحُ[26]

واقتضاء الإبدال بجعله بدل بعض من كل،والاقتضاء الثاني المسوغ للإبدال في المنقطع يتمثل في وظيفة المستثنى منه في تلك البنية وهي وظيفة التوكيد ،فمراده :ما في الدار إلا حمارٌ،وأحد قد ذكر للتوكيد ليدل على أنْ ليس في الدار أدميًا،واقتضاء

علاقة البدلية على بدل الاضراب.ومنه قولهم :ما أعانه أخوانُه إلا أخوانُكم،وهذان النوعان عامان في جميع ما أبدل من الأول وليس بعضًا منه[27].

**علاقة الملابسة**

الملابسة علاقة وجودية رصدها النحاة بين عنصرين ،وتقوم على تصور أحد العنصرين ملازم للآخر في وجوده ،وهو بحكم الجزء منه ،وفي ضوء هذه العلاقة أجاز بعض النحاة إبدال المستثنى من المستثنى منه في المنقطع،والاقتضاء المنطقي يتمثل بعدم إرادة نفي الأول خاصة ،وإنّما نفيه ونفي ما يلابسه مثل قولهم:مافي الدارِ أحدٌ إلّا ونِدّ،لأنّ الدارَ إذا عُلِم انّه ليس بها أحد،فليس بها ما يلابس الأحدين ،كالأواريّ وغيره مما يلابسهم،ومن هنا يجوز إبدال –الأواريّ-في قول النابغة:

وقفت فيها أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وما بالربع من أحد

إلّا الأواري لأيًا ما أبينها وَالنُّؤْي كالحوضِ بالمظلومة الجَلَدِ

يبدل من أحد لدلالته على العموم ،وهو بدل بعض من الكل،وجعلوه من باب الخاص الموضوع موضع العام،وإن ضعفَّه أبو حيان ،لعدم اطِّراده،لورود ما ليس بعضا من المستثنى ولا ملابسا له[28].

**علاقات العدد(التساوي والتفاوت العددي)**

تنص القواعد الكلية للاستثناء أن يكون المستثنى منه يفوق المستثنى في التعدد ،ولايجوز تفوق المستثنى على المستثنى منه عددا،وبتعبير النحويين(لايكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولازائدا عليه)[29] فلا يصح القول:عندي عشرةٌ إلّا عشرةً،ولايصح :عندي عشرةٌ إلا أحد عشرَ،وفي هذا يتخذ النحاة ثلاثة مناويل:

الأول :ما ذهب إليه ابن الضائع من تجويز ذلك مطلقا.

الثاني:ما اختاره ابن عصفور من المنع مطلقا[30].

الثالث: فصّل بين كون المستثنى عقدا(عشرة) فلايجوز،مثل :له عندي عشرون إلا عشرة،ويجوز إن كان غير العقد ،مثل:له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

واحتج المجوّز بقول الله تعالى((فلبث فيهم ألف سنة إلّا خمسين عاما))[العنكبوت/15]فالاستثناء وقع بين عددين،وهو استثناء عقد،وبذلك يرد على الذين منعوا العقود.واحتج المانعون بأنَّ أسماء العدد نص في الدلالة في غير

الاستثناء،وتكون على وضعها الأصل في الاستثناء،إلا إذا أخرجت عن النصية ،وأصبحت مستعملة في الدلالة على التكثير،فيجوز حينئذ الاستثناء منها،فهو بذلك مثل سائر المفردات الأخرى في الاستثناء،وعلى ذلك حملت الآية الآنفة.

وحجة ابن عصفور في منع الاستثناء نحو:جاءني أخوتك العشرة إلّا تسعة،وعندي عشرة إلّا واحدًا،على توهم المتكلم بأن أخوته العشرة جاؤوا إليه،وعنده العشره،وتذكر بعد ذلك أنّ من جاءه هو واحد منهم،وما لديه هو تسعة،وعلى ذلك استثنى من الأخوة من تحقق مجيؤه،ومن العشرة ما تيقن أنه ليس عنده. وجواب ابن عصفور :أن الاستعمال العربي في مثل هذا المنوال يكون :جاءني أخوتك العشرة بل واحد منهم،وعندي عشرة بل تسعة،ولايحفظ التواتر عنهم استعمال إلا الاستثنائية في ذلك القصد،وبذلك يحتكم ابن عصفور للسماع العربي الذي يعد أساس بناء الأحكام في الصناعة النحوية،وأيده أبوحيان على وفق ميله للرواية أكثر من القياس المجرد[31].

ودليل الذين فصلوا ،ومنعوا العقد مثل:عندي مئة إلا عشرين،فإنَّ الكلام يؤسَّس على مبدأ الاختصار،فيكون عندي ثمانون أوجز،ويجوز نحو:عندي مئة إلا خمسة،ذلك بأنَّ عندي خمسة وتسعون ليس أوجز منه،وعلى وفق ذلك ورد النص القرآني الكريم الآنف،وهذا مؤسس على تجويز الاستثناء من العدد،وهو جائز في المفردات التي يكثَّر بها لخروجها من الدلالة على النصيّة[32].

لقد مثَّل العدد في الفكر اللساني القديم والحديث ظاهرة خلافية في تصور دلالة ألفاظه دلالة مطابقية أو لزومية،ومن هنا نجد الرازي في تحليل الآيةالكريمة ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [ العنكبوت /15]قد أورد فيها رأيين الأول دلالة العدد دلالة تطابقية فالمقصود دلالة العدد الوضعية وليس دلالة لزومية على التكثير،وحاصل الآية المباركة :إِنَّ نُوحًا لَبِثَ أَلْفَ سَنَةٍ تَقْرِيبًا فِي الدُّعاءِ، ولَمْ يُؤْمِن مِن قَوْمِهِ إِلّا قَلِيلٌ، وصَبَرَ وما ضَجِرَفالنبي(ص) أولى بالصبر لقلة مدته وكثرة أمته.ومن هنا يرى بعض العلماء:أن الاستثناء في العدد يتحصل منه الباقي،نحو :لِفُلانٍ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلّا ثَلاثَةً، فَكَأَنَّهُ قالَ عَلَيَّ سَبْعَةٌ، إذا عُلِمَ هَذا فَقَوْلُهُ: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَمْسِينَ عامًا﴾ كَقَوْلِهِ: تِسْعَمِائَةٍ وخَمْسِينَ سَنَةً، وإنما عدل إلى الاستثناء لتحقيق غرضين الأول دلالة الاستثناء على تطابق اللفظ مع القصد ودفع التوهم المتبادر من العدد بالأقل أو الأكثرفقولنا: عاشَ فُلانٌ أَلْفَ سَنَةٍ أيْ يُمْكِنُ أنْ يُتَوَهَّمَ أنْ يَقُولَ: أَلْفُ سَنَةٍ تَقْرِيبًا لا تَحْقِيقًا، فَإذا قالَ إِلّا شَهْرًا أوْ إِلّا سَنَةً يَزُولُ ذَلِكَ التَّوَهُّمُ ويُفْهَمُ مِنهُ التَّحْقِيقُ.

ولم يمنع الرازي موافقة للزمخشري دلالة العدد على التكثير فيكون التكثير مقتضى لزوميا بحسب تصورات الأعداد في القدرة التواصلية لمتلقي النص القرآني،ولذا استعمل أعلى مراتب الأعداد،وينص الزمخشري على أنَّ العقود تستعمل للتكثير على وفق العرف الاستعمالي في العربية[33].

**3-الاقتضاء الدلالي(implication):**

ميَّز العلماء المسلمون المشتغلون بالمعنى (الأصوليون والبلاغيون والنحويون) بين نوعين من المعنى الخطابي،الأول دلالة المنطوق والثاني دلالة المفهوم،في إطار التمييز بين المعنى الحرفي للخطاب والمعنى الضمني ،ويعنون ب (دلالةالمنطوق)المعاني اللفظية الوضعية المصرح بها بطريقة مباشرة،وتعرَّف دلالة المنطوق ((بما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق))[34] وهومستوى مهم في التواصل عني به الأصوليون والنحويون،ويقسم إلى منطوق صريح الدلالة وغير صريح الدلالة،فالمنطوق الصريح ذو دلالة مباشرة،يتحصَّل معنى الخطاب فيه من مجموع دلالات الوحدات المعجمية وعلاقاتها النحوية،أما المنطوق غير الصريح فهو مالم يدلَّ عليه اللفظ بالوضع وإنَّما بالالتزام،ويقسم إلى الاقتضاء والإشارة والإيماء،وقرروا أنَّ القسم الأكبر من دلالة المنطوق يتطلب الاستدلال واستحضار القرائن السياقية وتحديد القصد لتعيينه واستعادة فحواه، ويبدو أنَّ المنطوق غير الصريح ذو صلة بدلالة المفهوم القسيم الثاني للمعنى[35] ،وكذلك يقترب المنطوق غير الصريح من الاستلزام المعمم في النظرية الغرايسية الحديثة،و يماثل التصريح الضمني الذي ميَّزه (كينت باخ)عن الاستلزام المخصص الممثَّل لقضية مستقلة من ناحية المفهوم والتصور ،وهذا مما نقصده هنا أي ما أطلق عليه الأصوليون المنطوق غير الصريح أو الاستلزام المعمم والتصريح الضمني ونطلق عليه الاقتضاء الدلالي (implication)الذي تولده قوادح خاصة بالبنية اللسانية بوحداتها المعجمية والوظيفية وطبيعة اتساقها بعلاقات نحوية،ولايعتمد المقام إلّا بتصوره المجرَّد،وبذلك يرتبط الاقتضاء الدلالي بالبنية اللسانية بدرجة أساس وتخصيصها أو إثرائها وأغنائها تخاطبيا ،وهو مرحلة تالية للاقتضاء المنطقي بطبيعة الحال. ومن المصطلحات التي تواردت مع الاستلزام مصطلح التضمين الذي استعمله (كنت باخ)،وهو إثراء التعبير وإغناؤه تداوليا،ويعني به فهم المخاطب لمعنى يجاوز دلالة التركيب وعناصره بالتعرف على قصد المتكلم بحسب سياق الاستعمال،ويختلف التضمين عن الاستلزام المخصص،لأنَّه يعمل على إثراء أو إتمام معنى العبارة أو القيمة المعبر عنها[36].

تجدر الإشارة إلى أنَّ التداوليين ميَّزوا بين ثلاثة أنماط اقتضائية،نمط يستمد لزوماته من طبيعة الخطاب وسياقه،وآخر ترتبط اقتضاءاته بشروط الصدق،ونمط ثالث يعتمد

على المعارف المشتركة بين المتخاطبين،وهذا الثالث اصطلح عليه بالافتراض المسبق[37].فالافتراض المسبق(presupposition)يرتبط بمسلك استدلالي تداولي،أهم سماته عيار الصدق(ثبوته)،فهو يمثل الثابت في الواقع الخارجي من المحتوى القضوي للتركيب،مهما تردد التركيب بين النفي والإثبات[38] وهذا ما يميِّزُه عن الأنواع الاضمارية الأخرى .

ونلحظ في كتاب التذييل والتكميل أن الاقتضاء المتولد عن البنية النحوية بوحداتها المعجمية والوظيفية وعلاقاتها الدلالية قد توزع في أثناء التحليل النحوي،وبناء القواعد وطرد تواتراتها اللسانية في الاستعمال العربي،ويمكن أن نوزِّعَ الاقتضاء في البنية الاستثنائيَّة بحسب قوادحه أو مولداته في التراكيب النحويَّة على النحو الآتي:

**الاقتضاء المؤسَّس على البنية النحويَّة:**من أمثلة هذا الاقتضاء حديث أبي حيان عن وظيفة البدل،فقد ذكر رأي أبي الحسن الضائع في مراعاة وقوع البدل مكان المستثنى منه ،في الاستثناء المتصل غير الموجب،فإذا قلنا :ما قام أحدٌ إلّا خالدٌ،فلا يتعلق القصد ببدلية خالد من أحد،ولا أنَّ(إلّا خالدٌ) هو الأحد الذي نفينا القيام عنه،بل (إلّا خالد) هو الأحدُ الذي قصدناه،وبهذا يُقتضى(غير أحد) من (إلا خالد).،وكذلك يقتضي في قولنا(ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ) كون (غير زيد) هو البدل من أحد،وهذا النسق الاستثنائي يقتضي بدلية الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

ويرى أبو حيّان أن يكون نمط البدلية في الاستثناء التام المتصل غير الموجب مغايرا لنمطها في الأنساق النحوية الأخرى،فوظيفة البدل في الأنساق الأخرى هي البيان،وليس كذلك في هذا النمط،فالبعض في أنساقه ليس البعض الذي وضعتَ الكلَّ موضعه،وإنَّما هو نمط مغاير[39]. فاحتلال الوظيفة النحوية هنا هي المقتضى من النسق الاستثنائي هذا،وهو معنى مضمر في البنية النحوية المتسقة على وفق علاقة الاستثناء التام المتصل غير الموجب،ويتبدى من هذا التمشي النحوي طرح القواعد التحليلية المنمازة بالتعالي والشمول ،والمؤسسة بحسب السياق النموذجي والقصد المجرَّد،لبناء قواعد انتاجيَّة وبتعبير آخر قواعد عامة للنحو الاضماري.

يظهر أنَّ تحليل دلالة الوحدات النحوية يتمُّ في سياق تراكبها واتساقها العلاقي،فالتحليل الداخلي للوظائف النحوية يعتمد على الحالة الإعرابية والقيمة الدلالية المكتسبة من التعالق بوحدات اخرى تنتقيها في العلاقات العمودية للمداخل المعجمية.

ومن أمثلة الاقتضاء المؤسس على وفق البنية النحوية ،الاقتضاء المتحصل من تراكب الاستفهام مع الاستثناء،فالمقتضى تحول الاستفهام إلى النفي المُضمَّن ،نحو

قوله تعالى((هل يهلك إلّا القوم الظالمون))[الأنعام/47]،فالمقتضى تحول وظيفة(هل) إلى النفي بدل طلب الفهم،ويبدو أنَّ التلازم الحاصل بين الاستفهام والاستثناء بأدواتهما المتنوعة قد قرَّ في الاستعمال العربي بتحوله إلى بنية ثابتة تماهي التلازم الحاصل بين النفي والاستثناء،ولذلك صنفه النحويون مع الاستثناء غير الموجب،ويمثل النسقان بنية توليدية للاقتضاءات المتحصلة منهما ،وهما قوادح وظيفية تثرى بسمات الوحدات المعجمية المكونة لركني الاستثناء ولزوماتها السياقية،وهي بنية موسومة لفظيا،ليمثل الواسمان اللفظيان مؤشرا إظهاريا يضطلع بتكوين الافتراضات المالئة للفضاء الدلالي.

ومن نماذج اللزوم الدلالي الذي تقدحه علاقات النسق تحليل أبي حيان لقول الله تعالى:((فسجدوا إلّا إبليسَ لم يكن من الساجدين))[الأعراف:11] و((فسجدوا إلا إبليس أبى أن يكونَ من الساجدين))[الحجر:31]،هذا النسق استثناء تامٌ ،وفيه تضطلع الأداة بإخراج ما بعدها من حكم المستثنى منه،وقد أورد أبو حيان اعتراض الكسائي الذي ذهب إلى أنَّه لايُقتضى من هذا النسق أن يكون المستثنى مخرجا من حكم المستثنى منه نفسه،وحجَّته النصان الشريفان ،فقوله تعالى في ذيل النسق الاستثنائي (لم يكن من الساجدين)و(أبى أن يكون من الساجدين)يلزم منه أن يكون ما بعد الأداة مخصصا بالحكم بعده لا بالأداة(إلّا)،وردَّ أبو حيان أنَّ الأداة(إلا) هي المخصِّصة للحكم في المستثنى،وإنَّما ذكر القيد التركيبي ونحوه في النصوص المماثلة توكيدًا للحكم الاستثنائي على رأي،ورأي أبي حيَّان أنَّ التوكيد لازم ومعه معنى آخر، فليس التوكيد لنفي السجود فحسب ،بل يلزم منه تكبُّر إبليس ،وهو المانع له من السجود[40]، فاستعمال الوحدة العامة(يكون) أبلغ وأقوى في نفي السجود ،لأنَّ نفي الكون يلزم منه نفي الأهلية في هذا الخطاب الكريم،فثمة فرق بين (ماكان زيدٌ من الصالحين)و(وما زيدٌ صالحا) فالأول نفي للكون ويقتضي انتفاء الأهلية،والثاني نفي الصلاح فحسب[41]. وهذا المعنى اللزومي متحصّل من البنية النحوية بعلاقاتها واتساقها متفاعلة مع سياق الخطاب القرآني،وللاستدلال على الاقتضاء الدلالي قادح آخر يتمثَّل ب(إبليس)هذا العنصر الذي يحيل على ذات يقترن ذكرها بالتكبر والاستعلاء ،ويتعين هذا المعنى المضمرمما تولده هذه (المعرفة) من افتراض مسبق ،والمعرفة القبلية لمتلقي الخطاب وإحاطتهم بتصورات ثابته في المعرفة المشتركة لدى المؤمنين.

**الاقتضاء المؤسس على وفق الدلالة المعجمية:**

من ذلك تحول المثبت إلى النفي المقتضى من البنية النحوية للفعل (أبى)و(قل) و(قلَّما)،كقولنا: (أبيت إلّا الخروجَ)واقتضاؤه ما أردت إلا الخروج[42]، ،وبظهر أنَّ النفي في هذه الألفاظ هي قيمة اقتضائية وليست أساسية في دلالتها ،ولاتقدح تلك

الألفاظ اقتضاء النفي إلا بتعالقها مع وحدات تنتقيها في النسق النحوي،فالفعل أبى يحمل سمة حدثية داخلية تتمثل بالإرادة وهو ما يمنحه قدرة فتح المجال التكويني ليرتبط بوحدة أخرى يقع عليها(المفعول به)،وبحسب تصنيفه في مجال أفعال الإرادة ودلالته المعجمية على الرفض يكون النفي لازما له بحسب سماته المعجمية وطبيعة أدواره الدلالية.

ومن الاقتضاء المرتبط بتحولات الدلالة المعجمية ما ذكره في قولهم:(أُنْشدك إلّا فعلتَ) الذي يُتَأول ب(ما أسألك إلا فعلت)،فأنشدك دلالته الحرفية المباشرة موجب على رأي النحويين،والقياس لاتأتي (إلا) بعده حملا على(ضربتُ إلّا زيدًا)،والمقتضى يتمثل بتضمن أنشدك لمعنى النفي،وله أمثال في الاستعمال العربي نحو(شرّ أهرَّ ذا نابٍ)فدلالته المباشرة الخبر الابتدائي والاثبات ،ولكن العرف الاستعمالي أوله على القصر الذي يحصل بالنفي ،وهو قصر نسبة الحكم إلى المبتدأ.

ولزوم التقدير بالمصدر ل(فعلت) في القول (أنشدك الله إلا فعلت) بحسب ضرورة المعنى السياقي للعبارة،ومقتضاه الحصر للمفعول به،ولهذا ب(ما المصدرية)في بعض الاستعمالات المشاكلة لهذا النسق ،نحو[43]:

عَمَّرك اللهُ إلّا ما ذَكَرْتَ لنا هَل كُنْتِ جارتَنا أيّامَ ذي سَلَم

ومما يماثل هذا النسق قولهم:(باللهِ إلّا فَعَلْتَ)،فتكون (إلّا)واقعة في جواب القسم،لأنَّ الكلامَ يقتضي القصر،ممّا يسوغُ وجودَ إلّا في النسق النحوي،والمقتضى (باللهِ لاتفعلْ شيئًا إلّا كذا) وجواب القسم محذوف،لوجود ما يدل عليه،فالقصر لابدَّ أنْ يَسْبِقَه نفي ،وعليه حُمِلَ قول ابن عباس:(بالإيواءِ والنصرِ إلّا جَلَسْتُم)ومقتضاه الدلالي (لأريد إلّا جلوسكم)[44]،وهي أنساق توليدية لمقتضيات ملازمة لبنيتها النحوية تشكّلت من قسم واستثناء ،ولكن هذا النسق لايطرد في الاستعمال فقاعدته غير انتاجية لاتتسم بشموليتها ،ولهذا ربطه النحويون بأنساق معيَّنة وفي أسيقة خاصة.

ويمكن أن نتساءل عن السياق ،هل هو سياق معمم نستطيع تطبيقه على الأشكال البنيوية المماثلة،والظاهر أنَّه سياق عام لكنَّه مضيَّق في أبواب معينة من الأفعال الموارد للأدوات الاستثنائية،وهنا نستطيع دفع الثنائية التي قيد بها التداوليون المعنى المضمر بين سياق معمم ينتمي للاقتضاء الدلاليّ ،وسياق مخصَّص ينتمي للاستلزام الحواريّ،ويبدو أنَّ ثمَّة أسيقة تجمع العموم والخصوص أو تكون بين ذلك ،ونقترح مفهوم التدرج السياقي الذي يمثِّل استرسالا بين قطبية العموم التجريدي والخصوص الاستعمالي.

ومن هنا منع أبو حيان اطِّراد قواعد الاستثناء ولزوماتها الدلالية،مما لا يتحقق فيه شرط الصدق الخارجي،فالقاعدة الكليّة للاستثناء المفرغ ألّا يكون في الكلام الموجب المحض،واشترط فيه أن يتأسَّس على نهي أو نفي صريح أو ضمني،فلايصح القول :(قام إلّا زيدٌ)،لأنّه يلزم الكذب بحسب تعبير النحويين ،ولا :(مرَرْتُ إلّا بزيد)،ولا:(ضَرَبْتُ إلّا زيدًا)،فقولهم :(رأيتُ إلّا زيدًا)يقتضي أنه رأى الناس جميعا إلّا زيدًا،وذلك لايتسم بالصدق الخارجي[45].

**الاقتضاء المؤسس على وفق البنية الصرفية:**

من ذلك اقتضاء المعنى المضمر مما تقدحه البنية الصرفية ،في قول الله تبارك وتعالى((لاعاصمَ اليومَ من أمر الله إلا من رحمَ))[هود/43]،والمضمر الذي تأوله النحويون أن لاعاصمَ موجودٌ اليومَ لأحدٍ من أمر اللهِ،أو حينما ذكر عاصم فإنَّه يقتضي معصومًا وكأنَّه أراد (لامعصومَ عاصمٍ إلا مَن رحِمَه اللهُ)[46]،فالمضمر في كلا التقديرين مقتضى العاصم أو لازمه الدلالي وهو(أحد ومعصوم)،وهو مما تقتضيه البنية الصرفية التي جاءت على وزن اسم الفاعل العامل عمل فعله مما يقتضي مصاحبا تركيبيا يقع عليه تأثير الحدث يندرج في الصيغة الصرفية،وبهذا يتضح لنا وظيفة البنى الصرفية في تكوين الاقتضاء الدلالي الذي يكون تقديره تمثيلا للمعنى المفهوم من النسق الاستثنائي.

إنَّ الدلالة الحدثية التي تشتمل عليها بنية اسم الفاعل ،تمثل محل التوليد الاقتضائي فالفعل يمتلك من السمات الدلالية ما يمكنه من فتح مجالات لبناء نسق تام،ومن هنا فإنَّ إثراءَه بشواغل مجالاته ضرورة لتحقيق المعنى التركيبي وظيفته في التواصل وتغيير البنية المعرفية للمخاطب،إنَّ الاقتضاء الدلالي ضرورة لانسجام المعنى وتحقيق شروط الصدق الدلالي التي تعد أساس إنشاء المعنى وتمثيل أبنيته الدلالية ،وذلك ما رقنته النظريات العربية للدلالة في العلوم اللسانية والشرعية.

**الاستلزام التخاطبيّ (implicature) :**

ميَّز علماء الأصول والنحو والبلاغة معنى آخر يقابل الصريح أطلقوا عليه مصطلح (المفهوم)،وهو((ما لايدُلُّ اللَّفظُ عليهِ في محلِّ النطق))، أي المعنى الذي لايرتبط بالدلالة المباشرة للألفاظ وعلاقاتها النحوية بقدر مايرتبط بسياق إنجاز الخطاب وقرائن التخاطب، فهو ذو دلالة استدلالية سياقية[47]. وقسموه إلى دلالة موافقة ودلالة مخالفة،فالموافقة أن يكون المعنى المضمر موافقًا للحكم المنطوق،وأطلقوا عليه فحوى الخطاب أو لحن الخطاب،والمخالفة أن يكون المضمر مخالفًا للمنطوق به في

الحكم،وأسموه دليل الخطاب[48]، ويبدو أنَّ المفهوم بهذه الخصائص يقترب من الاقتضاء الدلالي في كونه لزومي الاستدلال عليه،ويختلف بعدم ارتباط لزوماته بألفاظ الخطاب مباشرة،بل يستنتج من تفاعل العناصر الثلاثة متزامنة (الخطاب وقصد المتكلم وطبيعة المقام)،ولعلَّ هذا التداخل بين المعاني الإضمارية نابع من طبيعة المعنى المضمر،فالاقتضاء بطبيعته المنطقية واللسانية والاستلزام التخاطبي مستويات من المعنى الإضماري تتراسل تراتبيا ،ولاغنى للمستوى الأعلى عن المستوى الأدنى منه.،ونجد من الأصوليين والبلاغيين من أفرد مصطلحا خاصا بالاستلزام التخاطبي هو (التعريض) الذي طرحه العلوي في كتابه الطراز متابعا الغزالي في ذلك ،والتعريض هو((المعنى الحاصل عند اللفظ لابه))[49]، فالتعريض يختلف عن المفهوم الذي تناوله الأصوليون في كونه لايتحصل من البنية النحوية،بل هو إفهام بالسياق[50] .

وفي التصورات التداولية الحديثة أطلق على هذا النمط الإضماري (الاستلزام الحواري)،ونعني به المعنى المضمر المستدل عليه بوساطة تحديد قصد المتكلم ،وتحديد قرائن السياق التخاطبي،وقرائن السياق المقالي الممثلة بالعدول عن اصول التواضع التركيبي والدلالي،مما يبرّز قصد الخطاب ويجسّد بعدًا إظهاريا لتوليد استزامات سياقية،وبذا لايرتبط الاستلزام ضرورة بالدلالة المعجمية للوحدات اللغوية والوحدات الوظيفية،ولا العلاقة القضوية بين ركني الإسناد ومتمماته،بل يجاوز الدلالة المباشرة للتراكيب إلى معنى استدلالي مقصود .

والاستلزام بحسب غرايس المعنى المتحصل بالاستدلال للمحافظة على مبدأ التعاون بين المتخاطبين،عندما يقصد المتكلم وبصورة إظهارية ألّا يطيع إحدى القواعد أوحكم التخاطب الأربعة(الكم والكيف والصلة والأسلوب) ليؤشر للمخاطب تعمُّدَه العدول عن قيود الحوار المباشرة بغية توليد الاستلزام.

وقد دأبت تداوليات الخطاب على التمييز بين نمطين من الاستلزام :الأول معمَّم،والثاني مخصَّص بحسب علاقة الاستلزام بالسياق،فالاستلزام المخصص يتطلب سياقا محددا لاستنتاج المعنى القصدي المجاوز لدلالة التركيب الحرفية أو المباشرة،والمعمَّم،لايرتبط بسياق خاص بل يتسم بالتعميم ،وهو تقسيم تعرض للنقد على يد عدد من التداوليين الذين تناولوا نظرية غرايس بالتعديل والتطوير مثل ليفنسن وكارستن[51].

إنَّ الاستلزام يتولَّد من خطاب مسيَّق حتمًا،ولاغنى لاستنتاج المعنى المضمر عن البنيَة النحويَّة ،بوصفها مدخلات تعالج في ضوء قرائن خارجية ليتوصل إلى المعنى

المستلزم،وهذا ما سماه لفنسن(حلقة الدور الغرايسية)التي تفيد بأنَّ البنية النحوية والاستلزام يحدِّد أحدهما الآخر ويتحدَّد به[52].

ومن أمثلة الاستلزام التخاطبي المتحصل من سياق مخصص نحوقوله تعالى((وإنَّها لكبيرة إلّا على الخاشعين))[البقرة/45]،فالكبرُ هنا يُرادُ به الصعوبَة،أيْ لاتسهل إلا على الخاشعين[53]، والاستلزام هنا يتحدد سياقيا بالأخذ بقرائن السياق ،سياق الخطاب وطبيعة المخاطب وغرض الخطاب،ومن هنا حدَّد المفسرون المعنى المضمر بكون المراد من (كبيرة) أنها شاقة ثقيلة على هؤلاء وسهلة على الخاشعين،ولايعني ذلك أن يكون ثواب من ثقلت عليه أكثر ومن ثواب من سهلت عليه،فالخاشع يستعمل جوارحه جميعها ،ولايغفل عن تدبر أحوال الوعيد وما يعتريه جراء ذلك،وإذا كان هذا حال الخاشعين فالثقل عليه من فعل الصلاة أكبر،والمراد أنَّ الصلاة ثقيلة على الذي لايخشع ،ذلك أنه لايؤمن بثوابها ولايخشى من تركها عقابا،فيصعب أداؤها عليه[54]،وبهذا يبدو أنَّ الاستلزام خاص بسياق معين ولايمكن تعميم استنتاجاته في كلّ الأسيقة،وقد خصص المعنى هنا بالصعوبة والمشقة،إدراكيا بحسب ما ولّده التفاعلُ الخِطَابيّ السياقيّ مِن افتراضات متعدِّدة يرشح منها الأقوى ملاءَمة للسياق الخطابيّ القرآنيّ

ومن أمثلة الاستلزام في كتاب التذييل قول الله تعالى((ومَن يولِهم يومئذٍ دُبرَه إلّا متحرفًا لِقِتَالٍ))[الأنفال:16]استلزم أبو حيَّان النهي،فالمراد ألّا تولوا الأدبار إلا متحرفين لقتال أو متحيزيين إلى فئة[55].،فقد تحولت البنية النحوية من الإخبار الشرطي إلى إنشاء النهي،وهو مستلزم من قرائن الخطاب فالخطاب القرآني ليس في معرض سرد أحداث جرت يعلمهم بها ،ولكن في معرض إعداد المؤمنين للجهاد والدفاع،فقد روى الطبري عن الضحَّاكِ :أنَّ هذا الخطاب القرآني هو وعيدٌ من الله تبارك وتعالى لِأَصحاب محمد (صلى اللهُ عليهِ وآله وسلَّم)بأن لايفروا ولايتركوا رسول الله،وكان رسول اللهِ وأصحابُهُ فِئَتَهُم،ونقل اختلاف العلماء في حكم الخطاب القرآني الكريم أَخاصٌّ هو في أهلِ بَدْرٍ أَمْ عامٌّ للمؤمنين جميعًا؟فذهبَ قومٌ إلى أنَّه في اهلِ بدرٍخاصةً،لانَّه لم يكن لهم أن يتركوا رسلول اللهِ وينهزموا من المعركة[56] ،ويتعين هذا المعنى المضمر كونه مستوى استلزاميا لانه اتسم ب

1-اعتماده على القرائن السياقية،وعلى قصد المتكلم تبارك وتعالى .

2-إظهار قصد المتكلم جلَّ جلاله بقرائن مقالية .

3-كون المعنى المضمر غير مذكور في الدلالة المعجمية للوحدات النحوية،وليس من لزوماتها المنطقية ولا اقتضاءاتها الدلالية.

ولايعني ذلك انفكاكه بحال عن البنية النحوية أو طبيعة اتساقها،بل مكّنت البنية النحوية في سياق خاص من تشكيل المعنى الاستلزامي،فالمعنى المضمر هنا ليس ظنيا أو حدسيا بل هو ضرورة انسجام الخطاب مع سياق تلقيه.

ويظهر الاستلزام في النسق الاستثنائي الذي تتكرر فيه الأداة،فما بعد الثانية يحتمل فيه أن يكون موافقا لما بعد (إلّا) الأولى،ويحتمل مغايرته له،فإن كان موافقا له تعيَّنت المطابقة الإعرابية،نحو قولهم:ما جاءني إلّا زيدٌ إلّا عمروٌ،وإن كان مغايرًا فكلاهما مستثنيان من الأول،ويتعيَّن العطف حينئذٍ بالواو وجاز تكرار إلّا توكيدا،فتكون وظيفة البدلية للاسم بعد إلا الثانية مما قبله،أو يعطف عليه بالواو،لكون الثاني لايغني عن الأول،ومن ذلك قول الشاعر:

هل الدهر إلا ليلةٌ ونهارُها وإلّا طلوعُ الشمس ثُمَّ غيارها

فالعطف متعيّن هنا لأنَّ الثاني مغاير للأول مغايرة كلية،وهنا يعتمد التحليل النحوي لنسق الاستثناء المركب على القصد في الاستدلال على المعنى ،فإن قصد المتكلم الإبدال مما غلط فيه أو الإضراب عنه،تعيَّنت وظيفة البدلية على نحو الإضراب عن الأول أو على نحو الاستدراك على ما غلط فيه،ومنه قول الشاعر:

أمَّا قريشٌ فَلَنْ تَلْقَاهُم أبَدًا إلَّا وَهُم خَيْرُ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلْ

إلَّا وَهُمْ حَبْلُ اللهِ الَّذِيْ قَصُرَتْ عَنْهُ الْجِبَالُ فَمَا سَاوَاهُمُ جَبَلْ

فتكونُ البنية(إلّا وهم حبلُ اللهِ) بدلًا من البنية(إلّا وهم خيرُ مَن يَحْفَى وينتعِلُ)وهو من نوع بدل الإضراب على وفق رأي ابن عصفور[57]،وعليه يتحدَّد قصد المتكلم في خطابه نحو الثاني دون إبطال الأول،فيجعل الثاني بؤرة اهتمامه في الخطاب،وبتعبير أبي حيَّان:أضرب المتكلم عن الجملة السابقة على نحو الانتقال من دون إبطال،ولأبي حيّان رأي آخر يستمد فيه المعنى المستلزم الذي يجعل البنية الثانية عين الأولى ،فيحتمل البدلية المحضة بحسب قرينة القصد المتبدية بالعلامة الإعرابية،والمعنى المستلزم من ذلك أنَّ (إلَّا وَهُمْ خَيْرُ مَنْ يَحْفَى) وصف لقريش بخير الناس،وكذلك قوله:(إلَّا وَ هُمْ حَبْلُ الله)وصف لعلوهم اجتماعيًّا،ورسوخ قَدَمِهم في المكارم[58] والمعنيان متوافقان بحسب قصديَّة الثناء والمدح ،فيتعيَّن بحسب ذلك البدل المحض دون بدل الإضراب أو الغلط،والقصد هنا تبدّى من المقام التخاطبي ،فهو مقام ثناء وغرض مدح ،والملاءمة ترجح أقوى الافتراضات المتبدية في التخاطب اللساني.

يظهر من هذا التحليل النحوي للمعنى المضمرالمستلزم قصديةالإفصاح عن المدح،وهذا المعنى لايتحصَّل من دلالة المعجم، بل يستدلُّ عليه من تفاعل نسق الخطاب مع سياق التخاطب،فاالكناية(خير من يحفى وينتعل)والاستعارات المنبنية

من نسق تصوري(حبل الله الذي قصرت عنه الجبال) تؤسّس لتوليد استلزام سياقي،إنَّ هذا الاستلزام قابل للإلغاء والنقض ،لأنَّه ليس عامًّا ولاعرفيًّا ،بل هو مخصَّص يأخذ بمعطيات الافتراض المسبق الذي تولّده لفظة العَلَم (قريش)، وما تثيره من افتراضات سياقية ينتقى الأقوى ملاءمة لسياق التخاطب ،وهو قصدية المدح والثناء ولذلك تتحول الألفاظ من دلالتها المعجمية الحرفية إلى معنى سياقي خاص ،ونلحظ كيف يؤثر المستوى التداولي على كل من المستويين الدلالي والإعرابي ،فقد رفض أبو حيّان مقولة بدل الإضراب واتجه نحو بدل المطابقة ،بحسب تعين إنجازية الخطاب للمدح والثناء وهو فعل كلامي غير مباشر .

ومن هنا وضع براون وليفنسن مجموعة من الاستراتيجيّات التي يتبعها المتكلم ليخرق قاعدة من قواعدَ مبدأ التعاون،وهي عشر إستراتيجيّات،وتظهر من خرق قاعدة العلاقة ثلاث إستراتيجيّات هي التلميحات Hints،وتقديم معلومات ممهدة،وتكوين الافتراض المسبقpresupostion [59]

**الخاتمة**

يمكننا أن نخلص من الأوراق البحثية آنفة الذكر إلى أهم النتائج الآتية:

1-مثّل النسق الاستثنائي نسقًا خاصًا بالنظر إلى طبيعته التركيبية المبنية على تقابل عنصرين تربطهما أداة تحدّد علاقتهما،وبالنظر إلى وظيفة هذا النسق في التواصل،فهي بنية إخبارية ليست حيادية بل تمثل بنية مقيدة،وتندرج تحتها دلالات متعددة تتناسل منها في التخاطب.

2-يُعَدُّ التحليل النحوي للبنية العامليَّة في النسق الاستثنائيّ تحليلًا لترابط المكونات وطبيعة تشكلها النحوي،وتوصيفا للعلاقة الناشئة بين عناصر التركيب،وتفسيرا لوظائف العناصر المؤثرة،فالعامل مبدأ الاتساق في السيرورة الخطيّة للخطاب ،فكان مفهوم البنية العاملية مفهوما مركزيا في الفكر النحوي ،وضرورة علمية انبثقت من البيئة المعرفية التي ولد التفكير النحوي فيها،لتفسيرالتشكلات المختلفة وضبط انتظامها ووصف علاقاتها الدلالية.إنَّ العامل هو المستوى التوليدي لكل مستويات البناء والدلالة في النظام النحوي العربي.

3-في النظرية اللسانية العربية تبدى النظام النحوي نظاما بنائيا للمستوى التركيبي يأخذ بوظائف المستوى المعجمي بقالبه المنطقي والمفرداتي،ويأخذ بالمستوى الدلالي بين عناصر التركيب،ويعمد إلى اختبار الأبنية النحوية في سايقات معممة ومخصصة،ومن ثمَّ انبنى النظر النحوي على وفق مستويات تراتبية ومتصلة ،تضطلع بتفسير الأبنية النحوية وتقنينها .

4-تميز البحث النحوي في الاستثناء بالشمول ،فاستقصاء الظواهر وتفريع المسائل وتتبع الحجج ،وعرض الآراء والنقد لها والموازنة بينها والترجيح لأقواها،كان ذلك سمة تناول أبي حيان لموضوعات النحو عامة وموضوع الاستثناء خاصة،ذلك لطلبه الإحاطة بأصول النسق الاستثنائي وأنماط وروده في الاستعمال العربي الفصيح والأفصح.

5-تناول أبو حيَّان المعنى المضمر بالتحليل والتوصيف ومحاولة الضبط في قواعد محكمة،فتناول المعنى الاقتضائي المتولد عن النسق المنطقي،وهو نسق متولد عن الأبنية النحوية،وليس نسقا صوريا أو تجريديا متعاليا،فرصد علاقات التباين والتوافق واتحاد الجنس وتغايره،وعلاقات العموم والخصوص،والانقطاع والاتصال،وعلاقات الملابسة والتوارد والاندراج،والتساوي والتفاوت العددي.

6-في الاقتضاء الدلالي تناول أبو حيان النسق الاستثنائي وبيَّن اقتضاءاته الدلاليَّة ،فبعضُها لازم الوحدات المعجمية في أصل وضعها الدلالي نحو المعارف والأوصاف ،أو بتحولها المعجمي مثل تحولات دلالة بعض الأفعال ،وآخرارتبط بلزومات البنية الصرفية في العرف الاستعمالي.

7-وتبيَّن الاستلزام الحواري لأنساق الاستثناء في تحولاتها من الدلالة المباشرة إلى معان أخرى ثانوية ،ترتبط بالسياق المخصَّص والقصد المولِّد لها،والأهم في تحليل الاستلزام الحواري إيضاح العلاقة بين البنية النحوية ومعانيها المستلزمة،والاستدلال عليها بقرائن بنيوية متفاعلة مع قرائن تخاطبية،فعلى الرغم من بروز قيم القصد والغرض والمقام ومنزلة المتخاطبين فإنَّ أبا حيَّان ربط البنية النحوية بتلك القرائن ،لابدَّ أن تتضمن تمثيلا للقصد وتأشيرا للغرض،فتعد البنية بقرائنها الداخلية (العلامة الإعرابية ورتبة المكونات ومصاحباتها المعجمية)بنية قادحة للاستلزام وضابطة للافتراضات الأقوى.

8-إنَّ القاعدة النحوية والحكم النحوي عنصران مهمَّان في بناء النظرية النحوية،وهما المنطلق الأساس في تحليل الخطاب العربي وضبط تشكُّلاته النسقية،ومن هنا كان تفسيرالمعنى المضمر وتوصيف وظائفه التواصلية متسقا مع أصول القواعد وكلياتها .

الهوامش

1-ينظر:الكتاب،319/2.

2-ينظر:التذييل والتكميل،194/8.

3-ينظر:أمالي بن الحاجب،99/3،رقم الأملية:99.

4-ينظر:المقتصد،633/1،واللباب في علل البناء والإعراب،223/1.

5-ينظر:شرح الرضي على الكافية،277/1.

6-ينظر: المقتضب،390/4.

7-ينظر:شرح ابن الناظم/115.

8-ينظر:اللباب،254/1.

9-ينظر:شرح الجمل لابن عصفور،253/2،والتذييل،186/8.

10-ينظر:عشرون درهما في كتاب سيبويه(بحث)/120 وما بعدها.

11ينظر:الشرط والإنشاء النحوي للكون،911/1، 913.

12-ينظر:اللغة والمنطق/32.

13-ينظر:الاقتضاء وانسجام الخطاب/89.

14-ينظر:التذييل،167/8.

15-ينظر:التذييل،167/8،والإيضاح العضدي،/211.

16-ينظر:التذييل،167/8.

17-ينظر:التذييل،167/8-168.

18-ينظر:معجم أكسفورد للتداولية/393.

19-ينظر:التذييل ،169/8.

20-ينظر:التذييل،170/8.

21-ينظر:شرح الجمل لابن عصفور،263/2،والتذييل،238/8.

22-ينظر:التذييل،238/8.

23-ينظر: الكتاب،239/2.

24-ينظر:ينظر:الاقتضاء وانسجام الخطاب/189.

25-ينظر:التذييل،226/8.

26-ينظر:شرح أشعار الهذليين/150.

27-ينظر:التذييل،227/8.

28-ينظر:التذييل،227/8.

29-ينظر:163/8.

30-ينظر:شرح الجمل لابن عصفور،2251-252.

31-ينظر:التذييل،166/8.وشرح الجمل،253/2.

32-ينظر:التذييل،167/8.

33-ينظر:التفسير الكبير،154/12،والكشاف،78/2.

34-ينظر:حاشية السعد على المختصر الأصولي،171/2.

35-ينظر:نظرية التلويح/114.

36-ينظر:معجم أكسفورد للتداولية/346.

37-ينظر:مدخل إلى دراسة التداولية/106.

38-ينظر:محاضرات في فلسفة اللغة/56.

39-ينظر:التذييل،249/8.

40-ينظر:التذييل،157/8.

41-ينظر:التذييل،157/8.

42-ينظر:التذييل،211/8.

43-ينظر:التذييل،304/8-305.

44-ينظر:التذييل،306/8.

45-ينظر:التذييل،178/8.

46-ينظر:التذييل،152/8.

47-ينظر:نظرية التلويح/175.

48-ينظر:كشف الأسرار للبخاري/573.

49-الطراز،383/1.

50ينظر:نظرية التلويح/418.

51-ينظر:نظرية التلويح/116.

52-ينظر:نظرية التلويح/114.

53-ينظر:التذييل،176/8.

54-ينظر:التفسير الكبير،49/3.

55-ينظر:التذييل ،176/8.

56-ينظر:تفسير الطبري،163/4.

57-ينظر:شرح الجمل لابن عصفور،206/2.

58-ينظر التذييل،268/8.

59-ينظر:إستراتيجيات الخطاب/437.

المصادر والمراجع:

1-إستراتيجيات الخطاب(مقاربة لغوية تداولية)،عبد الهادي بن ظافر الشهري،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان،ط1 ،2004م.

2-الاقتضاء وانسجام الخطاب،ريم الهمّامي،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت –لبنان،ط 1، 2013م.

3-الأمالي النحويّة(أمالي القرآن الكريم)، أبوعمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ابن الحاجب)،تح:هادي حسن حمودي،عالم الكتب،بيروت-لبنان،ط1، 1985م.

4-الإيضاح العضدي،أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفارالفارسي ،تح:حسن شاذلي فرهود،جامعة الرياض-كلية الآداب،ط1 ،1389ه.

5-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي،تح:د.حسن هنداوي،دار القلم –دمشق،ط 1، 1998م.

6-تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن)،أبو جعفرمحمد بن جرير بن يزيد الطبري،تح:أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة،بيروت –لبنان ،ط1 ،1420ه-2000م.

7-التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)،الأمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي،دار إحياء التراث العربي،بيروت-لبنان،ط3 ،1420ه.

8-حاشية على مختصر المنتهى الأصولي ،سعد الدين التفتازاني، ،دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، 1983م.

9-شرح أشعار الهذليين،صنعةأبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري،ضبطه وصحّحه:خالد عبد الغني محفوظ،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، 1971م.

10-شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)،علي بن مؤمن ابن الإشبيلي(ابن عصفور)،تح:د.صاحب أبو جناح، ،عالم الكتب،بيروت –لبنان،ط1 ،1999م.

11-شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي،تح:يوسف حسن عمر،منشورات قار يونس،ليبيا،1398 ه-1978م.

12-الشرط والإنشاء النحوي للكون(بحث في الأسس المولدة للأبنية والدلالات)،محمد صلاح الدين الشريف،جامعة منوبة-كلية الآداب(تونس)،2002م.

13-الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز،يحيى بن حمزة العلوي اليمني،تح:عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية،بيروت-لبنان،ط1 ،2002م.

14-عشرون درهما في كتاب سيبويه،جي كارتر،ترجمة وتعليق عبد اللطيف الجميلي وحاتم الضامن،(بحث) مجلة المورد،بغداد -العراق،ع 1 ،1987م،

15-الكتاب ،أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)،تح:عبد السلام محمد هارون،الهيأة المصرية للكتاب،القاهرة –مصر،ط2، 1397ه-1977م.

16-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،أبو القاسم محمود بن عمرجار الله الزمخشري،بيروت –لبنان،دار الكتاب العربي،ط3 ،1407ه.

17-كشف الأسرار للبخاري على أصول البزدوي،عبد العزيز البخاري،طبع استانبول،1308ه.

18- اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،تح غازي مختار طليمات،دار الفكر المعاصر،بيروت-لبنان،ط1 ،1995م.

19-اللغة والمنطق-مدخل نظري،أبو بكر العزاوي، ،طوب بريس،2014م،الرباط-المغرب.

20-محاضرات في فلسفة اللغة،عادل فاخوري، ،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت-لبنان،ط1 ،2013م.

21-مدخل إلى دراسة التداولية،فرانثيسكو يوس راموس،ترجمة وتقديم:يحيى حمادي، ،دار نيبور،الديوانية-العراق،ط1 ،2014م.

22-معجم أكسفورد للتداولية،يان هوانغ،ترجمة وتقديم:هشام إبراهيم الخليفة، ،دار الكتاب الجديد المتحدة.بيروت-لبنان،ط1 ،2020م.

23-المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني،تح:كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر،بغداد-العراق،1982م.

24-المقتضب،أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،تح:محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت-لبنان،1431ه-2010م.

25-نظرية التلويح الحواري،أ.هشام عبد الله الخليفة،مكتبة ناشرون لبنان،بيروت – لبنان،ط1، 2013م.